مداخلة بعنوان..... حاضنات الأعمال آلية فعالة للإقلاع وتحقيق التنمية المستدامة من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والخروج من الأزمة النفطية 2014

ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر العلمي الحادي عشر حول: الريادة والاستدامة في قطاع الأعمال

من تنظيم :كلية العلوم الادارية والمالية جامعة فيلادلفيا المملكة الهاشمية الأردنية

برنامج التعليم العالي للعلوم الادارية

يومي 16-17 نيسان 2018

من إعداد الباحثين:

الباحثين	د/ أحمد نصير	د/ يونس زين
الدرجة العلمية	أستاذ محاضر قسم "أ"	أستاذ محاضر قسم "أ".
الجامعة	جامعة حمه لخضر الوادي – الجزائر	جامعة حمه لخضر الوادي – الجزائر
الوظيفة	مدير مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة	رئيس تحرير مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية
رقم الهاتف	+213551083787	+213664545441
البريد الالكتروني	necir-ahmed@univ-eloued.dz	zine-younes @univ-eloued.dz
نوع المشاركة	المشاركة بملخص	
محور المداخلة	المحور الثالث: دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة	
عنوان المداخلة	**حاضنات الأعمال آلية فعالة للإقلاع وتحقيق التنمية المستدامة من خلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والخروج من الأزمة النفطية 2014**	

ملخص الدراسة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الأهمية التي يلعبها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعملت الجزائر على دفع هذا القطاع وتمكينه من القيام بدوره الاقتصادي على أتم وجه وصاحب ذلك إرادة سياسية أنشأت بموجبها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير بعد الأزمة النفطية 2014 ، ومن هذه التدابير هو حاضنات الأعمال التي تعتبر من أشكال النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث سعت وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية إلى إيجاد الإطار القانوني ، التشريعي و التنظيمي ،الذي يؤطر عمل مثل هذه الحاضنات .

كما تجدر الإشارة إلى ان التجربة الجزائرية مازالت في بداياتها رغم أن صدور القوانين المنظمة لها كان قبل أزيد من عشر سنوات و تحديدا سنة2003.

Abstract:

This study aims to highlight the importance played by the sector of small and medium enterprises. Algeria has worked to push this sector and enable it to carry out its economic role in full and accompanied by a political will that established the Ministry of Small and Medium Enterprises and take a series of measures and measures after the oil crisis 2014, Measures are business incubators, which are considered as forms of promotion of small and medium enterprises. The Ministry of Small and Medium Industries and Traditional Industries has endeavored to establish the legal, legislative and regulatory .framework that regulates such incubators

It should also be noted that the Algerian experience is still in its infancy, although the promulgation of the laws governing it was more than ten years .ago, specifically in 2003

1.المقدمة :

نشأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالبيتها بعد الاستقلال وقد كان تطورها بطيء لعدم وجود البنى التحتية أو تجربة مكتسبة نتيجة للفترة الاستعمارية وبالعموم هناك فترتين متمايزتين في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال ،الأولى و التي استمرت حتى 1988 و التي تتميز من حيث الإجراءات التنظيمية التي تحد من توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة و التي تتميز بأنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام و على مستوى الجماعات المحلية و الثانية التي بدأت تدريجيا بداية من 1988 و التي وضعت حيز التنفيذ تنشيط القطاع الخاص .

إن الجزائر وإدراكا منها لأهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني ،وإيمانا منها بأهمية الدعم الحكومي لهذه المؤسسات ،فقد تبنت العديد من التدابير و التشريعات التي من شأنها ترقية ودعم هذه المؤسسات في محاولة منها للنهوض بهذا القطاع ،ولترقية هذا القطاع ،فنجدها سارعت في بداية الأمر إلى إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات كما عكفت على إصدار العديد من القوانين و المراسيم و التشريعات المنظمة لهذا القطاع كان أخرها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،ويهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها ، بالإضافة إلى استحداث العديد من الهيئات و مؤسسات الدعم إلى جانب إبرام العديد من اتفاقيات التعاون المحلية و الإقليمية و التي تهدف جميعا إلى ترقية و تطوير هذه المؤسسات .

تحتاج المؤسسات الصغيرة في مختلف القطاعات التي تنتمي إليها إلى ظروف مواتيه للعمل وإلى آليات تدعم عملياتها على الأقل في السنوات المبكرة من دورة حياتها، إذ نجد انه وفي مواجهة هذه الظروف الكثير من المؤسسات تتعرض للفشل, فاستوجب ذلك احتضان تلك المؤسسات وتوفير أسس نشأتها واستمرارها من خلال هيئات وجهات توفر كافة أشكال المساعدات بدءاً بدراسات الجدوى ومصادر التمويل مروراً بالاستثمارات الصناعية والتسويقية وصولاً إلى خدمات التسويق والتصدير.

وبذلك تشكلت فكرة حاضنات الأعمال Business Incubators بوصفها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات والآليات، وبدأت تمارس أعمالها في بيئات متقدمة ونامية محققة أهدافها ومتطلعةً لممارسة دورها الاستراتيجي الذي يتمحور حول إسهامها في وصول تلك الحاضنات إلى مصاف المؤسسات المتطورة ذات الموارد والقدرات الفريدة التي أهلتها لتحقيق وامتلاك المزايا التنافسية واستدامتها، فضلاً عن إسهامها المباشر في إشباع جزء أساسي ومهم من الحاجات والرغبات المتجددة للزبائن، فضلاً عن إسهامها في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية القائمة على (خلق وظائف جديدة، نجاح المؤسسات ، زيادة حجم التشغيل والمبيعات، توطين المشروع في البيئة المحلية بعد مغادرته للحاضنة).

2. أهمية الدراسة :

ولأهمية هذه المؤسسات، عملت الجزائر على دفع هذا القطاع وتمكينه من القيام بدوره الاقتصادي على أتم وجه وصاحب ذلك إرادة سياسية أنشأت بموجبها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتخاذ سلسلة من الإجراءات والتدابير، ومع ذلك فالقطاع مازال يعرف عدة مشاكل وصعوبات أهمها مشكلة توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات، وأيضا قصر دورة حياتها وعدم إمكانية العديد منها على مواصلة مشوار البقاء في البيئة الاقتصادية

التي تتصف بالتنافسية والتغير، فكيف لنا أن نحمي هذه المؤسسات وما هو السبيل الذي يمكن سلكه حتى نلقن مسيري المؤسسات كيفية الحفاظ على مؤسساتهم من الفشل والانسحاب من السوق ؟.

3.أهداف الدراسة:

نحاول من خلال دراستنا تحقيق جملة من الأهداف منها:

- محاولة الكشف على مشاكل و عراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- محاولة الوقوف على الأهداف التي تجعل من هذه المؤسسات قطاعا قائما بذاته

التعرف على الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال في دعم وترقية واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- محاولة التعرف على آلية عمل حاضنات الأعمال للخروج من الأزمة النفطية 2014 كحل للاقلاع الاقتصادي .

4. سؤال البحث:

من خلال ما سبق تبرز الإشكالية في السؤال الجوهرالتالي:

هل يمكن اعتبار أن حاضنات الأعمال لها دور فعال في تنمية و استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى هل تمثل إحدى الحلول لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الأزمة النفطية التي مست الجزائر؟.

5. الإضافة العلمية للبحث:

سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال والخروج من تأثير انخفاض النفط في الجزائر من ناحية والأخذ بها وترقيتها كحل للإقلاع الاقتصادي للفترة المقبلة .

6.الدراسات السابقة

- **الدراسة الأولى :** بن قطاف أحمد سنة 2007 كانت بعنوان أهمية حاضنات الأعمال التقية في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبدعة في الجزائر وهي رسالة ماجستير الموسم في جامعة محمد بوضياف لمسيلة وهذه الدراسة تطرقت الى الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال التقنية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبدعة وتوصلت الدراسة الى أن حاضنات الأعمال التقنية لها دور كبير في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.
- **الدراسة الثانية :** نيفن طلعت صادق دراسة بعنوان برامج الدعم المقدمة في مجال حاضنات الأعمال وهي رسالة ماجستير في جامعة القاهرة مصر وهذه الدراسة تطرقت الى برامج الدعم ومدى انجاحها لحاضنات الأعمال وتوصلت هذه الدراسة الى ان برامج الدعم والتي تدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أطار حاضنات الاعمال انها لاقت نجاح كبير في مصر.
- **الدراسة الثالثة :** لمياء عبد الحميد عبد النور الدايم سنة 2011 كانت بعنوان الفكر الاستراتيجي الاقتصادي كإطار مرجعي لحاضنات الأعمال من خلال المشروعات الفنية الصغيرة وهي رسالة ماجستير في جامعة حلوان مصر وهذه الدراسة تطرقت الى تأثير حاضنات الاعمال على المشروعات الفنية الصغيرة وقد توصلت الى ان حاضنات الاعمال لها قدرة تأثر كبير من حيث إنتاجية المشروعات الفنية الصغيرة بمصر.

7. منهجية البحث:

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، إعتمدنا على مناهج تستجيب لبحثنا هذا، ويأتي على رأسها:

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي**: بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظراً لملائمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية؛
- ✓ **المنهج التطبيقي التحليلي**: لأن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد إستدعى منا الأمر الإعتماد على تحليل المعطيات الكمية بالإعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتي يسهل على القارئ التعمق في هذه المعطيات؛

وسنحاول تقسيم هذه الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول : حاضنات الأعمال : مفاهيم والنشأة ، الأهمية الأهداف واليات الاحتضان وأنواعه

المحور الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ومعوقاتها

المحور الثالث: انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري

المحور الرابع: حاضنات الأعمال كآلية للإقلاع وتحقيق التنمية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية .

المحور الأول : حاضنات الأعمال : مفاهيم والنشأة ، الأهمية الأهداف واليات الاحتضان وأنواعه

1. مفاهيم عامة حول حاضنات الأعمال :

حاضنة الأعمال (Business Incubator) هي مشروع وطني تشارك فيه العديد من الجهات في المجتمع بهدف توطين التقنية وإرساء البنية الأساسية واحتضان الأفكار الرائدة وبلورتها في قالب تقني في مشروع منتج ذي جدوى اقتصادية.

ويمكن تعريف الحاضنة بأنها منظومة متكاملة من الدعم والخدمات لاحتضان الأفكار الإبداعية وبراءات الاختراع للمواطنين من طلاب وخريجين ومهنيين وخلق روح التنافس والتوجه الى اقتصاد المعرفة من خلال تحويل وتطوير الأفكار الإبداعية من مرحلة التفكير الى مرحلة التمكين على شكل مشروع منتج.

ومصطلح حاضنة الأعمال يطلق على كل منشأة تحتضن أصحاب المشروعات التقنية الصغيرة المبتدئة حيث تؤمن لها مكاتب وتجهيزات ومعامل وتوفر لها الدعم المالي والإداري والتقني وتهيئ لها بيئة النمو والنجاح خلال فترة زمنية محددة.

ومن المعلوم أن تمويل حاضنات الأعمال يتم عن طريق رأس المال المغامر (Venture Capital) والذي يتم تخصيصه لتمويل المشاريع الريادية والابتكارية والتقنية ذات المخاطر العالية من جهة وذات القيمة المضافة العالية من جهة أخرى.[1]

وفي الفقرات التالية سوق يتم مناقشة تطور فكرة حاضنات الأعمال وأهمية وأهداف وأنواع وآليات عمل حاضنات الأعمال.

2. نشأة وتطور فكرة الاحتضان :

تعود فكرة الحاضنات إلى نهاية الخمسينات بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية وازدياد الكساد و البطالة وتعطل المصانع الكبيرة التقليدية ،وقد ظهرت أول حاضنة في نيويورك سنة 1959 هي

Batavia Industrial Center"كأول حاضنة عرفها العالم ، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته المجهزة بالأثاث و المعدات المكتبية للأفراد الراغبين في إقامة مشروعاتهم مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريبا من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة،[2] ومنذ عام 1959 أقيمت آلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المركز، والذي يعمل حتى الآن وتحت نفس الاسم القديم، وهو ، "Batavia Industrial Center" لكن هذه المحاولة الإقامة الحاضنات لم تتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينات وتحديدا في عام 1984 حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، وفي هذا العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة سوى 20 حاضنة فقط والتي ارتفع عددها بشكل كبير، وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف الى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات. وفي نهاية عام 2010 يوجد 1400 حاضنة في الولايات المتحدة الامريكية وتليها الصين في عدد الحاضنات و التي وصلت 800 حاضنة.[3]

وبالنسبة لدول العربية ،فلقد ظهرت فكرة الحاضنات لدى الدول العربية في التسعينات بمساعدة الاتحاد الأوروبي و البنك الدولي حيث لعبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دورا مهما خاصة في دول العالم الثالث ودول أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي .

حيث أنشأت أولى الحاضنات في الأردن في أوائل التسعينات من القرن الماضي ثم كانت أول حاضنة في جمهورية مصر العربية في سنة 1995 كما كانت أول منظمة غير حكومية قامت لرعاية المشروعات الصغيرة هي الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ، ولقد حققت كل من مصر و الاردن وتونس قدرا من التقدم في مفهوم حاضنات الاعمال فتعددت التجارب وحققت نتائج ملموسة ،[4]كما انتشر مفهوم الحاضنات في باقي منطقة الدول العربية فتوجد الان الحاضنات وحدائق العلوم و التكنولوجيا في سلطنة عمان وقطر و البحرين ولبنان والسودان ، كذلك بدأت تجربة الحاضنات في الجزائر و المغرب وليبيا وسوريا ولبنان و الإمارات العربية[5].

الشكل رقم (01): التطور التاريخي لفكرة حاضنات الاعمال

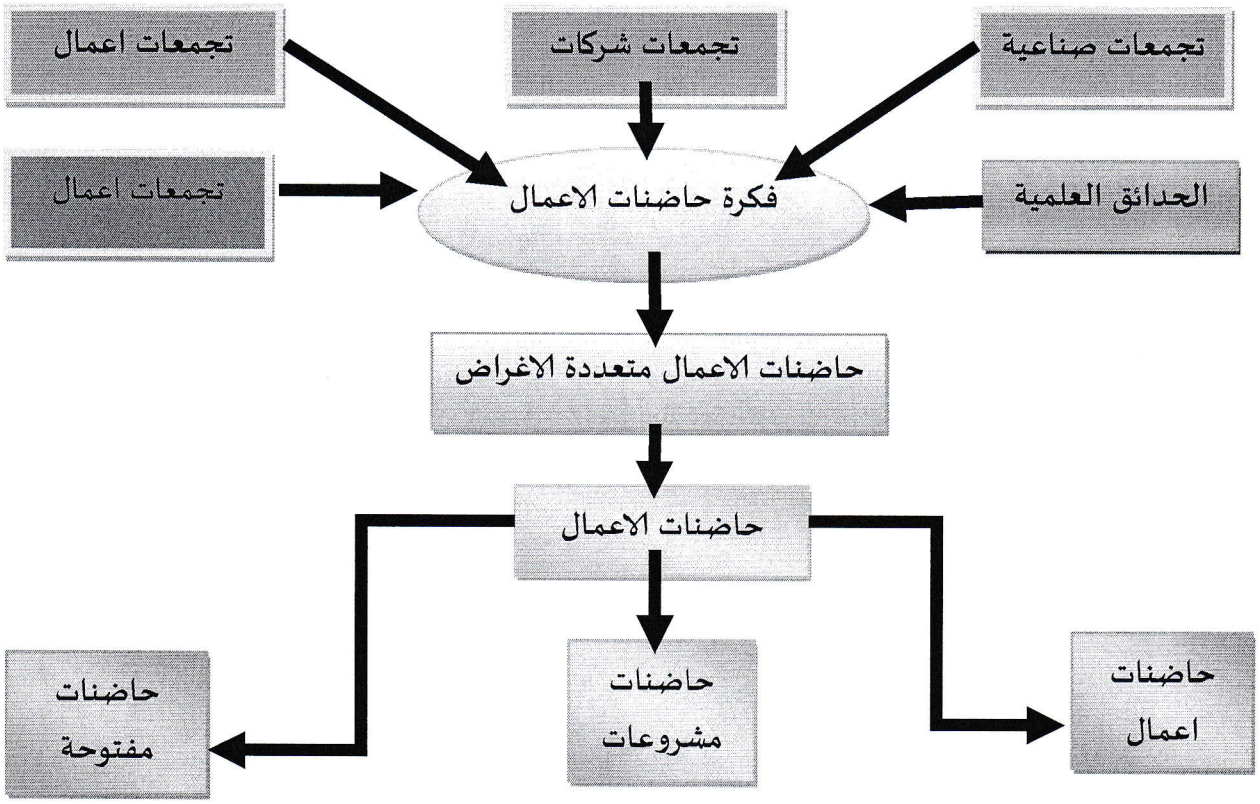

المصدر:كريم محسن فكرى , **نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة** , مذكرة ماجستير غير منشورة , جامعة القاهرة , مصر , ص 31.

وفي هذا الجدول ادناه سنلاحظ الفرق بين الحاضنات في الثمانينات و الحاضنات في التسعينات و أوجه الفرق بينهما:

الجدول رقم (01) : مقارنة بين حاضنات الأعمال في الثمانينات و التسعينات

الحاضنات في الثمانينات	الحاضنات في التسعينات
ملكية عامة او شبه عامة	ملكية خاصة
لا تهدف الى الربح	لا تهدف الى الربح
التوجه نحو المجتمع	التوجه نحو الأعمال
الرسوم لأغراض الخدمة	الملكية لأغراض الخدمة
تهدف الى تقليص كلف الاعمال	تهدف الى تقليص وقت الوصول الى السوق
استخداماتها متنوعة	تركيز محكم و بالأخص على تكنولوجيا المعلومات

المصدر: نيفن طلعت صادق , **برامج الدعم المقدمة في مجال حاضنات الاعمال** ,مذكرة ماجستير غير منشورة , جامعة القاهرة ,مصر, ص 16

3.أهمية حاضنات الأعمال:

يشهد العالم في الأوقات الراهنة تفاقم بطالة الشباب والخريجين من طلبة الجامعات والمعاهد حيث تتراوح نسب البطالة في معظم الدول من 3% إلى 35% حتى الولايات المتحدة وهي اكبر اقتصاد في العالم تبلغ نسبة البطالة فيها حوالي 10% ومعظم البلدان العربية بما فيها المملكة العربية السعودية تتجاوز فيها نسب البطالة 10%.

كما يعاني معظم الخريجين من عدم توافق مهاراتهم مع متطلبات سوق العمل في معظم البلدان بما فيها المملكة العربية السعودية مما يقلل فرصهم في التوظف.[6]

وكان للحاجة في التقليل من معدلات البطالة وتشغيل الأيدي العاملة الدافع الأكبر وراء الاتجاه نحو إقامة حاضنات الأعمال لدورها في التشغيل الذاتي لأصحاب الأفكار الريادية في إقامة مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل والمشغلة للعمالة.

وتنبع الأهمية الاقتصادية لحاضنات الأعمال من المساهمات التالية:[7]

- تضمن بقاء المشاريع واستمرار أنشطتها
- تحقق استثمار وريع وعائد أعلى من المتوسط
-تساهم في توزيع جغرافي متناسب للمشاريع في جميع المناطق (45% حضر-36%ريف-19%ضواحي المدن).

4.أهداف حاضنات الأعمال:

يهدف إنشاء حاضنة الأعمال إلى تحقيق الأهداف التالية والتي تخدم الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل :[8]

-تشجيع تقديم أفكار جديدة تحقق مشروعات إبداعية.
- تقديم المساعدة لمشروعات رواد الأعمال.
-توفير الدعم والتمويل من رأس المال المخاطر (Venture Capital) والخدمات الاستشارية لأصحاب الأفكار الإبداعية .
-توفير خدمات التدريب والاشراف والمراقبة والمساهمة بنقل التكنولوجيا للمشروعات الوليدة الرائدة.
- المراجعة والإشراف على عمليات تشغيل المشاريع الناشئة.
-المساعدة في تطوير براءات اختراع الى مشاريع منتجة.
-مساعدة رواد الأعمال على إقامة مشاريعهم الخاصة.
-مساعدة أصحاب الأفكار الريادية على إقامة مشاريع ذات إنتاج تجاري.
-تقديم المساعدة الفنية لرواد الأعمال لتشغيل مشاريعهم.
-التشغيل الذاتي للخريجين أصحاب الأفكار الإبداعية .
-تنمية مهارات الشباب المتعلم في تأسيس وإدارة مشاريعهم الخاصة

5. آلية الاحتضان (مراحل عملية الاحتضان)

آلية الاحتضان و هي المراحل التي تكن من خلالها عملية الاحتضان و تشتمل على 06 خطوات ، وهي كتالي:[9]

تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمر هذه المشروعات على النحو التالي:

❖ **المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط:** في هذه المرحلة ومن خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة أو القائمين عليها وبين المتقدمين بمشروعات قصد احتضانها لدى الحاضنة حتى يتم التأكد من:[10]

- جدية صاحب الفكرة.
- قدرة الفريق المقترح على إدارة المشروع.
- نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة و مقدرة الحاضنة على توفيرها.
- الدراسة التسويقية و الخطط التي تتضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق.
- الخطط المستقبلية لتوسيع المشروع.

❖ **المرحلة الثانية : مرحلة إعداد خطة المشروع:** في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصادياً وفنيا وتسويقياً، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.

❖ **المرحلة الثالثة: مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط:** في هذه المرحلة يتم التعاقد مع المشروع، ويخصص له مكان مناسب طبقاً لخطته.

❖ **المرحلة الرابعة: مرحلة نمو وتطوير المشروع** : ويتم خلالها متابعة أداء المؤسسات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

❖ **مرحلة التخرج من الحاضنة** : وهى المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة، وذلك طبقاً لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو، وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

يقاس نجاح الحاضنات بعدد المؤسسات الجديدة المتخرجة منها خلال فترة محددة، و التي تستمر في التطور بعد تخرجها لتصبح مؤسسات متوسطة أو حتى كبيرة، و بما تحققه من تشجيع المبادرات و تنمية روح المخاطرة و خلق فرص عمل جديدة مع اجتذاب الصناعات المطلوبة و ما ينتج عن ذلك من أرباح مقبولة لمالكها و عوائد إضافية للحكومة.[11]

❖ **المرحلة السادسة : مرحلة ما بعد تخرج المشروع من الحاضنة:** تتم إجراءات تسجيل المستفيد و مشروعه كعضو منتسب للحاضنة حيث يتم متابعة معدل أداء مشروعه خارج الحاضنة و تذليل العقبات التي يواجهها في بداية مرحلته الانتقالية علاوة على تقديم الخدمات و الاستشارات التي يحتاجها المشروع من خلال المساعدات و الاستثمارات من الأجهزة المتخصصة بإدارة الحاضنة بجانب مشاركته في الندوات وورش العمل و الدورات التدريبية و الاشتراك في المعارض.

6. أنواع حاضنات الأعمال:

وهناك عدة أنواع نوردها في التالي :

- **حاضنة الأعمال العامة "غير التكنولوجية"**: وهي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشروعات الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الانتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشروعات، وتوركز في جذب مشروعات الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفية أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى.
- **حاضنات الأعمال التكنولوجية**: وهي تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والإبتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة، من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من معامل وورش وأجهزة بحوث بالإضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين والعاملين كالخبراء في مجالاتهم ومن خلال دعم هذه النوعية الجديدة من الشراكة التكنولوجية/ الاقتصادية يمكن إعادة تعريف الدور الذي يمكن أن تلعبه المعاهد البحثية والجامعات في عملية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر، من خلال انتاج وتسويق التكنولوجيات الجديدة والمتطورة.[12]
- **حاضنات الأعمال الدولية**: تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية وتطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.
- **الحاضنات المفتوحة أو الحاضنات بدون جدران**: وتمثل الحاضنات التي تقام من أجل تنمية وتطوير المشروعات والصناعات القائمة بالفعل، حيث تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشروعات المحيطة، وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة أنشطة حاضنات المشروعات التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشروعات والمراكز البحثية والجامعات، ومعامل الأبحاث، ومراجعة الجودة والجهود الإدارية والحكومية، وتوفير الدعم التسويقي والإداري والفني مع تقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشروعات.
- **التجمعات ذات وحدات الدعم المتخصص**: هي منظومة متكاملة من الأعمال ذات الصيغة الصناعة صممت بشكل يساهم في تنمية صناعات محددة عن طريق توفير البيئة والبنية الأساسية المناسبة لها داخل تجمعات صناعية كبرى، كما تعمل على خدمة تلك التجمعات وإمدادها بالصناعات الغذائية لها حسب طبيعة موقعة، وتتشابه مع الحاضنات التقليدية في تواجد إدارة مركزية وخدمات مشتركة، إلا أنها قد لا تشترط معايير خاصة للمشروعات الملتحقة بها.

1. بالإضافة إلى هذه الحاضنات يوجد عدد من الحاضنات ذات أهداف تختلف باختلاف المجتمع والبيئة المحيطة بها، وقد ظهرت حديثاً أنواع جديدة من الحاضنات مثل:[13]

(أ) حاضنات متخصصة لمواجهة مشكلات محددة (استعياب المتقاعدين من القوات المسلحة، أو من شركات كبرى منهارة).

(ب) حاضنات متخصصة في مجالات فنية أو إبداعية "الوسائط المتعددة، مواد تلفزيونية، تصميمات"

هناك عدد من الحاضنات المتخصصة في بعض القطاعات الاقتصادية أو التكنولوجية، وعادة توفر

الحاضنة كجزء من البنية الأساسية لها العديد من الأجهزة والمعدات التي تستخدم في هذا المجال وتوفر استخدامها للمشروعات الملتحقة بها.

(ج) حاضنات متخصصة في أعمال المرأة على الرغم من عوامل إقامة ونجاح الشركة الجديدة لا تعتمد على كون صاحبها رجلاً أو سيدة، إلا أن هناك عدداً من العوامل الثقافية والعادات المتوارثة التي جعلت من العمل الخاص حكراً على الرجال في كثير من دول العالم لذلك ومن أجل العمل على تشجيع المرأة ومساندة خطواتها الأولى في عالم الأعمال، فقد عمدت بعض الدول إلى إقامة حاضنات خاصة تلائم طبيعة التخصصات التي تفضلها المرأة حيث توفر لها التدريب والإرشادات بجانب برامج التمويل المتخصصة، وهناك بعض المحاولات التي لا تزال رهن لتجارب في كل من مصر والأردن.

(د) حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وانتاجية وخدمية متنوعة، وقد ظهر هذا النوع في دول أمريكا الشمالية (أمريكا وكندا) وهي حاضنات توفر تجهيزات تلائم أنشطة محددة مثل حاضنات كندية أقيمت بتجهيزات لخدمة مشروعات صغيرة في مجالات المطاعم من مطابخ الوجبات السريعة والتجهيزات المتقدمة.

المحور الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ومعوقاتها

عرف الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثلاثة مراحل أساسية منذ الاستقلال ويمكن تلخيصها فيمايلي:[14]

أولا –مرحلة تهميش القطاع الخاص 1962-1982:لقد كانت حوالي 98 % من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ممولة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي و على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة و القيمة المضافة و بعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر الأمر رقم 20/62 الصادر في تاريخ 21 سبتمبر 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 02/62 الصادر في تاريخ 22 أكتوبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة و المرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.

وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص و اعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة من خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

حيث بقي القطاع الخاص طيلة هذه الفترة مراقبا بصرامة خاصة بجباية تحد من أي تمويل ذاتي وقوانين عمل قاسية تحرم المؤسسات الخاصة من التجارة الخارجية.

ثانيا- وضع إطار تشريعي و تنظيمي للاستثمار الوطني الخاص 1982-1988 : تتجسد هذه المرحلة في صدور القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، والذي يهدف

إلي تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها.

حيث أنه في المادة 11 من هذا القانون يهدف إلى: المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب للعمل وتعبئة الادخار و تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي و المقاولة من الباطن والمشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجوية المتوازنة.

غير أن القيود التي ظلت تحكم سير ونمو القطاع الخاص كتحديد سقف الاستثمار الخاص وتحديد مجال تدخله ظلت مانعا قويا يحول دون تحقيق مستويات نمو عالية أو على الأقل متوسطة.

وفي عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه (OSCIP) لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت وكان من مهامه الأساسية: توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي وتأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط.

ثالثا- الإصلاحات الاقتصادية 1988-2000 : شهدت الجزائر بدءا من سنة 1988 تحولا جذريا نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986 في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي المتبع وقد أصدرت جملة من القوانين أهمها :

-قانون النقد و القرض (القانون رقم 10-90 المؤرخ في تاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض:

جاء هذا القانون لإرساء مبدأ توحيد العملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، بالنسبة لإمكانيات الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة بينما أصبحت الأوراق المالية بين القطاعين تخضع لنفس معايير الأهلية، وقد تمخض هذا القانون عن جملة من التغيرات التي ما فتئت تحصل على المستوى الدولي و الوطني.[15]

-القانون رقم 19-90 المؤرخ في تاريخ 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية : الذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع القطاعين (العام و الخاص) لنفس معايير و شروط التصدير و الاستيراد هذا ولقد دعم مشروع الإصلاح الاقتصادي بقانون آخر خاص بالاستثمارات صودق عليه طبقا للمرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ بتاريخ 13 أكتوبر 1993 هو قانون الاستثمارات الجديد.

-قانون الاستثمار 1993 المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ بتاريخ 5 أكتوبر 1993 : يعتبر هذا القانون البنية الأساسية في مجال الاستثمار الوطني الخاص و الأجنبي في الجزائر بفتحه آفاقا واسعة ومنحه امتيازات مالية و جبائية وتقديمه التسهيلات و الحوافز و الضمانات الضرورية في كل القطاعات خاصة تلك التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع إمكانية الحصول على التمويلات اللازمة من طرف البنوك، وعلى إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية الاستثمارات.

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون المنافسة (المادة 37 من الدستور 1996) : تكريسا لمبدأ حرية الصناعة والتجارة الذي نصت عليه المادة 37 من الدستور الجزائري 1996 والذي فسح المجال أمام الخواص لممارسة

النشاط الاقتصادي حيث نتج عنه التسابق و التزاحم من أجل الانتصار على المتنافسين ،أدى ذلك إلى احتكار السوق و امتصاص مجمل الطلب على السلع و الخدمات.

لكن رغم كل هذه التحفيزات فقد كانت حصيلة الاستثمار في معظمها نواياها لم يتم تجسيدها فعليا نظرا للمشاكل التي يتلقاها المستثمر من صعوبات مالية، عقارية، إدارية، بيروقراطية ... فقد قدرت التعهدات بالاستثمار المتراكمة منذ سنة 1993 إلى 2000 ب 42 مليار دولار لأكثر من 43.000 مشروع ،هذا فقد عرف القطاع الخاص بعض التوسع في معظم المجالات خارج المحروقات في هذه الفترة والجدول التالي يوضح القيمة المضافة التي حققها:

رابعا- تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره بعد 2001 :القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 : وهو الأمر الذي جاء ليعدل ويتمم قانون 12-93وهو القانون المتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد الخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات أو الرخصة في هذا القانون، و شمل القانون على مايلي : المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب و إلغاء التمييز مابين القطاع العام و الخاص، و إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثماراتANDI))تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار،وإصدار التراخيص و فتحت لهم فروع عبر كامل ولايات الوطن وتنوي فتح فروع أخرى في الخارج بحيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي بالإضافة لإنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

وهو تحت سلطة رئيس الحكومة يكلف بإعداد إستراتيجية تطوير الاستثمار و يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة.[16]

-القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001 : وهو القانون الذي يعطي الشرعية للإستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات و ترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها : تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية و المهنية المتعلقة بالقطاع ، تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها و المساعدة على تحسين آرائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم و مساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع روح المقاولة و الإبداع فيها و لتحقيق هذا تم إبرام بروتوكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسة بالبحث العلمي بتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الخدمات المالية اللازمة لاحتياجاتها عن طريق تحسين أداء البنوك في معالجة ملفات تمويلها، و تسويق و تصدير السلع والخدمات التي تنتهجها المؤسسات بترقية نوعية منتجاتها لتحسين معايير الإنتاج الدولية.

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نمن عدة مشاكل ، مرحلة نشأتها إلى غاية بروز و ممارسة نشاطها ، و الجزائر كغيرها من الدول تعاني فيها المؤسسات عدة مشاكل و عراقيل تعيق تنميتها و تهدد بقائها ،بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع غير ان هذه الأخيرة لم ترق إلى مستوى المنتظر منها بالنظر إلى النتائج المحققة ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها عدم وجود التنسيق الجيد بين البنوك و المؤسسات المالية من

جهة ، والبرامج الحكومية المكلفة بتقديم المساعدات المالية من جهة و بيروقراطية الإدارة من جهة أخرى ، ويمكن تلخيص بعض تلك المشاكل في النقاط التالية :

- **إشكالية العقار الصناعي** : من المشاكل التي تواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة تخصيص قطعة أرض لإقامة مشروع رغم أن عملية منحها بدأت منذ عدة سنوات ،لكن هذه العملية تبقى تشوبها بعض العراقيل ،كما أن مجال العقار في الجزائر معقد ،تنظمه نصوص عديدة و تحكمه العديد من المصالح و الهيئات من دون سلطة حقيقية لمنح قرار الاستفادة ،كل هذا وذاك جعل المستثمر يتعامل مع العديد من الهيئات المكلفة بالعقار رغم اعتماد لجنة محلية مكلفة بتنظيم العقارCALPI و التي أظهرت محدوديتها من ناحية اتخاذ قرار منح الأراضي ،وتوافر الأراضي الصناعية ، وإدارة المناطق الصناعية ،كما أنها تتسم بطول الفترة التي تدرس فيها الملفات لمنح الأراضي المخصصة للاستثمار ،[17] والرفض غير المبرر أحيانا للطلبات ،واختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل ،نقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية خاصة بتعويض المالكين الأصليين دولة أو خواص ،مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن نتيجة لغياب الإطار القانوني و التنظيمي الذي يحدد طرق وكيفية و أجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها.
- **الصعوبات المرتبطة بالتمويل** :يعتبر مشكل التمويل أهم مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا يعود إلى:[18]

- العلاقات السيئة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التي يرى مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها لا تجازف وتفضل النشاطات الأقل مخاطرة كالنشاطات التجارية و الاستيراد و التصدير على حساب نشاط الإنتاج ومن ناحية ترى البنوك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقدم ضمانات كافية و أن أغلبية المشاريع المقدمة من طرفها غير مجدية .
- ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط و الفضاء الاقتصادي الجديد ،فعلى الرغم من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات و الشراكة ،فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منه :غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل ،المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك و العملاء على مستوى الجزائر العاصمة ،ومن ثم فإن معالجة الملفات،خاصة بالنسبة للعملاء الموزعين عبر تراب الوطني ،تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة .
- نقص المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات ،وغياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض .
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان ،بسبب عد الاستقلالية النسبية ،و غياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس ،ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة و حجمها الضئيل مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض.

❖ **الصعوبات الإدارية** :غم الجهود المبذولة من الدولة في مجال الإدارة ،إلاأن التراكمات و المظاهر السلبية المتوارثة و التي ترسخت في الأذهان يصعب محوها دفعة واحدة ، وفقا لبعض وجهات النظر فغن الجزائر تمشي على نقيضين واحدة من نهاية الخطاب الرسمي واتخاذ قرارات كبيرة بشكل لتشجيع الاستثمار ، والأخر يعكس ممارسات حقل مليئة بالعقبات التي تثبط إرادة أصحاب المؤسسات و تتجلى بعض هذه المظاهر في:

- السرعة في إصدار النصوص و اتخاذ القرارات لم يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل هذه النصوص ،ففي مجال الاستثمار اتخذت قرارات كبرى لتطويره غير أن الواقع يثبت العكس ،حيث يوجد العديد من الممارسات المليئة بالصعوبات التي تثبط من عزيمة المستثمر و أصبحت هياكل الدولة تعيق الدولة نفسها في تجسيد إرادتها وذلك نتيجة للتفسير ضيق للنصوص التشريعية ،وهذا بسبب نقص تكوين الموظفين .
- بالنسبة لمرحلة تكوين المؤسسة ،تجدر الإشارة إلى أنه تستغرق الإجراءات وقتا طويلا من الزمن حيث نجد بعض الإجراءات الإدارية جد معقدة بسبب كثرة الوثائق المطلوبة ،أما الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر فتقدر بـ:5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة ،وبسنتين حسب المستثمر وذلك بمساعدة خبير،وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 06 أشهر و3 سنوات حسب طبيعة النشاط ،فرغم إنشاء الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا أن المستثمر مازال يعاني من ثقل الإدارة ومن نفس المشاكل التي كانت قبل إنشاء الوكالة .[19]

❖ **الصعوبات المرتبطة بالجباية** :بالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فما زال المستثمر في هذا القطاع يعاني من إرتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الاشتراكات المفروضة على أرباب الأعمال.[20]

❖ **الصعوبات الجمركية** :يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء و التعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ و الحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردود هذه المؤسسات و خاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق الداخلي.[21]

المحور الثالث: انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري

1. انعكاسات الأزمة على المديونية والاستثمارات الأجنبية:

إن انخفاض أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع ، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الازمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الموارد الذي بدأت إيراداته تتناقص ، الامر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2019/2015 الذي يعلن عن تفاصيله بشكل واضح ونهائي، إذا لم يعد النظر بشكل جذري في أولوياته وآليات تمويلها والجدول التالي يوضح انعكاسات الازمة على المديونية والاستثمارات الاجنبية كما يلي :[21]

الجدول رقم 02:انعكاسات الأزمة على المديونية والاستثمارات الأجنبية

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
إجمالي الدين الداخلي (مليار دينار)	1301.4	1301	1400	1400
نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الاجمالي	% 7.9	% 8	% 9	%10
الديون الخارجية	3.4	3.5	4	5
الاستثمارات الاجنبية المباشرة كنسبة من النتاج المـ الاجمالي	0.9	0.7	0.7	0.6

- خلال عام 2014، كانت عائدات التصدير 61.6مليار دولار، أي بانخفاض بلغ نحو 9 % مقارنة بعام 2013، وهي تساوي 27 % من الناتج المحلي الاجمالي، ولم تعد تغطي كل الاستيرادات التي وصلت إلى 69.4 مليار دولار، ومن المقرر أن تصل عائدات التصدير إلى 38 مليار دولار عام 2015 ، وهو ما يمثل 17 % من الناتج المحلي الاجمالي لذا لن تتم تغطية أكثر من 60 % من الاستيرادات الاجمالية أي 50 مليار دولار.
- وقد ظلت ميزانية التسيير والتجهيز مستقرة عند نحو 90 مليار دولار، أي 40 % من الناتج المحلي الاجمالي، أما الايرادات العادية فقد انخفضت انخفاضا طفيفا بين عامي 2013 و 2014 وهي تغطي أقل من 50 %من نفقات التسيير منذ عام 1990وربما يصل عجز الميزانية 18 % من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2015 بعد أن كان 21 % سنة 2014.
- لقد ارتفع عجز الميزانية التجارية، مقارنة بالناتج المحلي من - 4.4 %عام 2012 إلى – 7.1% عام 2014مع توقعات بلوغه - 12.1 % عام 2015 ويجري تمويل العجز في الخزينة العمومية منذ عام 2006 من صندوق ضبط الايرادات ، استنادا إلى فائض صادرات النفط عندما كان سعر البرميل مرتفعا جدا.
- ولكن بالنظر إلى ارتفاع الواردات وعجز الميزانية سنة بعد سنة، شهد هذا الصندوق انخفاضا بلغ نحو 40 % عام 2014 مقارنة بعام 2012 أي من 75 مليار دولار إلى 45 مليار دولار.
- ينبغي أن نشير إلى أن احتياطات الصرف بلغت 194 مليار دولار عام 2013 بفضل سداد كامل للديون الخارجية للجزائر عام 2004 ن ثم إنها تراجعت 179 مليار دولار عام 2014 وبلغت 160 مليار دولار سنة 2015 ، كما تجدر الإشارة أيضا إلى انخفاض سعر البرميل النفط وتأثيره السلبي في الاقتصاد الجزائري من جراء ارتفاع الدولار خلال الفترة 2014-2015 ما أدى غلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنحو 25 %.[22]

- العواقب بالنسبة إلى السياسات وبرامج التنمية:

- يمكن القول إن الجزائر دولة تستهلك أكثر مما تنتج وأن اقتصادها يعتمد كليا على النفط والغاز ، وإنها عرفت انخفاضا في الإيرادات من صادرات المحروقات عام 2014 ، لم تتوقعه الحكومة الجزائرية ، مع تأثير قليل في سياسات التنمية، وفي عام 2015 أدى الأمر بالفعل إلى فقدانها نحو 40 % من الإيرادات المتوقعة ، والتوقعات نفسها تبقى قائمة بالنسبة إلى عام 2016 إن بقي السعر على حاله لذل يمكن القول غن الأمر يتعلق ب " صدمة " تؤدي إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية وإلى برامج تقشف عاجل .
- وينبغي التذكير بأن الجزائر في ضوء هذه الازمة التي يمكن أن تستمر تتصف بالخصائص التالية :

- يأتي ناتجها المحلي الاجمالي بنحو 27 % من عائدات النفط من خلال الخدمات التجارية، و18 %من الادارة العمومية ، و10 % من الزراعة ، و5 % من الصناعة فقط
- يبلغ معدل التضخم فيها حاليا 5.3 %.
- أصبح عدد سكانها نحو 40 مليون نسمة، وسيصل إلى 50 مليون عام 2030.
- يبلغ عدد سكانها الناشطين نحو 12 مليون نسمة ، بينهم 28 %في التجارة والخدمات (من بينهم 59 % في القطاع غير المسجل أو السوق الموازية) ، و 17 %في القطاع البناء والاشغال العمومية، و11 %في قطاع الزراعة ، و14 %فقط في الصناعة .
- يراوح معدل البطالة بين 10 %و 11 %، ولكنه يتصف إلى حد كبير بعدم الاستقرار (وظائف اجتماعية مؤقتة ذات إنتاجية منخفضة جدا) ، ويقدر هذا المعدل بنحو 25 %بين الشباب الجامعيين.
- بلغ استهلاك الطاقة 45 مليونمكافئ، ويزداد هذا الاستهلاك سنويا نحو 5.4 %سنويا من النفط الخام و 8 %من الوقود، و7 %من الغاز الطبيعي، و 12 %من الكهرباء، وتستورد الجزائر حاليا بين 2 و2.5 مليون طن من منتوجات النفط سنويا ، أي ما تراوح تكلفته بين 3 و5 مليارات دولار ولاسيما الوقود لتعويض الاستهلاك المحلي.
- سيصل الدعم المباشر للميزانية عاتم 2016 إلى 12.4مليارد‌ولار منه 4.7 لفائدة السكان و4.5 للأسروالمواد الضرورية و 3.2 بالنسبةإلى الصحة.[23]
- سيبلغ الدعم غير المدرج في الميزانية وغير المباشر نحو 15.3 مليار دولار عام 2016 وذلك في ميدان الطاقة أساسا (الوقود. الغازالطبيعي الكهرباء)
- تمكن صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية عامي 2014 و 2015 من تلبية حاجات الميزانية وبرامجها ، ولكن بحلول عام2016 قد يكون التوازن غير كاف وربما يتم اللجوء إلى احتياطات الصرف التي يمكن أن تغطي 35 شهرا من الاستيراد لذا نتساءل إن كلن يجب أن نكون راضين اعتمادا على هذه المعطيات مع أمل ارتفاع في سعر برميل النفط أو إن كان يجب - الان - إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة من خلال ما يلي :
- أخذ إجراءات وقائية ، آخذين في الحسبان ، أولا ببرامج التطوير والدعم والاعانات التي جرت برمجتها فعليا في المجالات الاجتماعية التي تعد حيوية إلى السلام والامن الاجتماعي في البلاد.
- اغتنام هذه الفرصة من ناحية أخرى ، للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة قد تؤدي تدريجيا إلى تحرير الاقتصاد من الاعتماد على النفط.

لقد قررت الحكومة بشأن ميزانيتها لعام 2016 التوجه إلى ترشيد النفقات مع انخفاض قليل يبلغ -9 % ، أي 77 مليار دولار ، ومع انخفاض مقداره – 3.3 % في ميزانية التسيير ، و -16 % في التجهيز ويتطلب هذا الاختيار اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات ، ويستند هذا القرار الحفاظ على الاستثمارات العامة المهمة في البنية التحتية ، بما في ذلك تلك التي انطلقت بالفعل ، واستمرار جميع البرامج الاجتماعية والدعم بما في ذلك العمل ، وانخفاض الواردات خلال منح التراخيص المختلفة وخفض إنفاق الادارة، ورفع قليل لبعض الضرائب.[24]

2.انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية:

إن استمرار انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى تأثير السلبي المباشر على ثلث الناتج المحلي الاجمالي والتخفيض التدريجي لحجم الاحتياطات الرسمية ، وبالتالي في قدرة الدولة على ضمان وارداتها الاستراتيجية في المدى المتوسط والطويل ، وإضعاف مقدرتها التمويلية لبرامجها العامة والجدول التالي يوضح ذلك :[25]

الجدول رقم 1 :انعكاسات الازمة على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية

المؤشرات	2013	2014	2015	2016*
الناتج المحلي الاجمالي الجاري (مليار دولار)	209	2011	208	200
معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي	%2.8	% 4	% 3	% 2
إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)	194	188	173	160
الاحتياطات بالأشهر من الواردات	33.7	32	28	24
نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي	%30	% 30	% 29	% 29

* أرقام أولية وليست نهائية

3.انعكاسات الازمة على الموازنة العامة للدولة

لقد بدأت الاثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على الموازنة العامة بتزايد الرصيد السلبي الناتج عن انخفاض الايرادات الجبائية التي تصل نسبتها إلى 62% من اجمالي الايرادات العامة للدولة ، كما تزداد الخطورة إذا تفحصنا مؤشر رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات كما يلي :[25]

الجدول رقم03: انعكاسات الازمة على الموازنة العامة للدولة

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي	% 1.5-	%7-	%15-	%18-
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات	%33.5-	%36.5-	%35.1-	%40-
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الايرادات العامة	%62	%60	%58	%55

4.انعكاسات انخفاض أسعار النفط على سعر الصرف والقدرة الشرائية:

لقد أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري فبلغ خلال سنة 2014 سعر الدولار 80.65وسعر الاورو تجاوز106.9[1] وبلغ في السوق الموازية 160 دينار الامر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية وانعكاساتها على الاوضاع الاجتماعية، دون حصول تأثير إيجابي على الصادرات الجزائرية المرتبطة أسعارها بالسوق الدولية ومحدودية صادرات السلع خارج المحروقات.

الجدول رقم 04: أثار الازمة على الدينار الجزائري مقابل الدولار

السنوات	2013	2014	2015	2016*
سعر الدينار مقابل الدولا	79.38	80.56	100.4	..109.16

معطيات بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm *معطيات أولية

المحور الرابع: حاضنات الأعمال كآلية للإقلاع وتحقيق التنمية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية .

ويبدوا أن هناك اهتمام بإقامة حاضنات أعمال في الجزائر، مع أن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قانون رقم 1-18 لسنة 2001) ينص على مادته 12 على المشاتل، ونحن ندرك أن الحاضنة (Incubateur) هي التى تعد المؤسسة في مرحلة الانطلاق قبل أن تنظم إلى مشتلة (pépinière) ومع ذلك هناك من الدول (مثلا فرنسا) من اعتمد على الشاتل وأناط لها دور الحاضن أيضا.

نظام المشاتل: مشاتل المؤسسات هي عبارة عن هياكل استقبال مؤقتة موجهة للمنشئين تهدف إلى دعم وتيسير ظروف الانطلاق،وذلك من خلال توفير محلات للإيواء، بما تنطوي عليه من الخدمات الضرورية كوسائل الاتصال وغيرها، ولمدة محدودة (مثلا في فرنسا 23 شهرا كحد أقصى)، وتقديم خدمات متخصصة (حسب اختصاص المشتلة)، كالإعلام الآلي والتكوين , وكذا تقديم الاستشارات في المجالات المحاسبية والقانونية والضريبية والتجارية وغيرها، والقيام بعملية التنشيط، كعقد ندوات ومحاضرات....

إن النجاح الكبير التي لاقتها فكرة حاضنات الأعمال في العالم من خلال إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بدايات حياتها إلى أن تصبح قادرة على الاستمرار في محيطها العادي كما أن لحاضنات الأعمال دور في دفع مجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة، انعكس ذلك كله على اهتمام المشرع الجزائري وارتأت أن تأخذ بهذه الفكرة ومحاولة تجسيدها من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحض باهتمام بالغ من الجزائر من أجل النهوض بالاقتصاد وتقليص نسبة البطالة في البلاد .

في هذا الإطار سعت الجزائر إلى وضع الإطار القانوني والتشريعي المنظمة لإنشاء وتسيير حاضنات الأعمال، وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 والموافق 25 فبراير سنة 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاكل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها .

ومن خلال المرسومين المذكورين سندرس الإطار القانوني لحاضنات الأعمال ونقاط أخرى .

1.الإطار القانوني لحاضنات الأعمال: وضع المشرع الجزائري القوانين التي من خلالها تنشأ حاضنات الأعمال ونأتي على ذكرها فيما يلي:

1.1.مشاتل المؤسسات: عرفها المشرع الجزائر بأنها " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وتكون المشاتل في أحد الأشكال الآتية: [27]

- **المحضنة:** وهي هيكل دعم يتكفل بحامل المشاريع في قطاع الخدمات .
- **ورشة الربط:** وهي هيكل دعم يتكفل بحامل المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية .
- **نزل المؤسسات:** وهو هيكل دعم يتكفل بحامل المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

والملاحظ في تعريف المشرع الجزائري للمشاتل أنه ليس مطابقا لتعاريف الحاضنات المذكورة سابقا ولكن يقترب منه وذلك من خلال تقسيم المشاتل إلى ثلاث فروع حيث المحضنة تهتم بقطاع الخدمات ورشه الربط تتكفل بقطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية، ويختص نزل المؤسسات بميادين البحث .

2.1.أهداف المشاتل: حسب المادة 3 من المرسوم رقم 03-78 تتوفر المشاتل الأهداف التالية:

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي .
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها .
- تشجع بروز المشاريع المبتكرة .
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجديدة .
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة .
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل .
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا إستراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها .

3.1.خدمات المشاتل: وهي كما حددها المرسوم :

- تحتضن المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجاتها .
- تقوم المشتلة بالتوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الحديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع .
- وضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي .
- تحتار المشتلة تطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة الأكثر تقدما .
- كما توفر استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس وتوزيع وإرسال البريد وطبع الوثائق واستهلاك الكهرباء والغاز والماء.
- تقديم الاستشارات للمؤسسات المرافقة ومتابعتها لأصحاب المشاريع قبل وبعد الإنشاء .
- العمل على تدريب أصحاب المشاريع على تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.[28]

2.مراكز تسهيل المؤسسات :وهي " مؤسسات عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".[29]

أهداف مراكز التسهيل: التي وردت في المرسوم :

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين .
- تطوير ثقافة التقاول .
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به .
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها .
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع .
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية.
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية .

- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي .
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية .
- إنشاء قاعدة معطيات حول نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الجديدة .
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي .

على ضوء الأهداف المذكورة سابقا، تتولى مراكز التسهيل القيام بالمهام التالية:

- دراسة الملفات التي يقدمها أصحاب المشاريع والإشراف على متابعتها .
- مساعدة أصحاب المشاريع على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة التأسيس .
- تجسيد اهتمامات أصحاب المشاريع في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير.
- تشجيع نشر المعلومات والدراسات المتعلقة بفرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرة التنافسية للمشاريع .
- مساعدة المؤسسات الجديدة على تحويل ونشر التكنولوجيات الجديدة .

2.أسباب تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر:من الممكن حصر عوامل التأخر في النقاط التالية: [30]

- تأخر صدور القوانين المنظمة لنشاطات حاضنات ومشاتل المؤسسات حيث كان صدور أول مرسوم سنة2003.
- ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- الغموض في مفهوم حاضنات الأعمال المدرجة في المرسوم حيث أن المشرع جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات خاص بقطاع الخدمات .
- المشاكل العديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صرف جهود الهيئات الوصية لتأهيل هذه المؤسسات دون الاهتمام بحاضنات الأعمال .
- نقص كبير في الكفاءات اللازمة لإدارة هذه الحاضنات والمشاتل .
- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي مازالت تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر وهي التي تشكل أهم عائق لإنشاء الحاضنات والمشاتل .

3.واقع حاضنات الأعمال في الجزائر:

في إطار ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الوزارة الوصية بهذا القطاع بإصدار القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليحدد أهداف رئيسية لاسيما وضع ميكانيزمات وبرامج تهدف إلى ترقية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

هذه البرامج تجسدت من خلال هياكل التنشيط الاقتصادي المحلية والمتمثلة في مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات التي انطلق انجازها إبتداءا من سنة 2007، ففي إطار البرنامج الخماسي2005-2009 فقد برمج إنجاز 50مشروع منها 33 مركز تسهيل و17 مشتله للمؤسسات.

1.3.مراكز التسهيل: تم إنشاء مراكز التسهيل بموجب المرسوم التنفيذ رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 كما تم الإشارة إليه سابقا، حيث تشكل هذه المراكز وحدات للتنشيط الاقتصادي الموجه لتقديم المعلومة اللازمة على المستوى المحلي بالإضافة إلى متابعة حاملي المشاريع لأجل تحقيق مشاريع الاستثمار عن طريق المساعدة التقنية الضرورية . وقد تم استلام 15 مركز للتسهيل من بينها 7 مراكز قد باشرت نشاطها، كما في الجدول مع عدد المشاريع المرافقة لها.

جدول رقم 05: عدد مراكز التسهيل في طور الانجاز

مراكز التسهيل	عدد المشاريع المرافقة و/أو المستقبلة
تيبازة	309
وهران	951
ادرار	9
برج بوعريريج	210
إليزي	24
جيجل	128
تمنراست	7
المجموع الإجمالي	1638

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 19، السداسي الأول 2011، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ص26 .

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المشاريع المرافقة في مراكز التسهيل ضعيفة بالنسبة لمجموع المؤسسات الموجودة فعلا في كل ولايات المذكورة، رغم تفاوت هذه النسبة فمثلا نجد أن في تيبازة هناك 309مؤسسة مرافقة ومن جهة أخرى هناك 1500 مؤسسة أي ما نسبة 2.6بالمائةفقط، وكذلك بالنسبة لوهران رغم أنها هي الأكثر استقبالا للمؤسسات في مركزها للتسهيل فهناك 951 مؤسسة مرافقة وهناك 17922 أي ما نسبة 5.3بالمائة من مجموع هذه المؤسسات، أما مجموع المؤسسات المرافقة يصل إلى 1638 ومجموع المؤسسات الموجودة في الجزائر خلال السداسي الأول 2011 يصل إلى594 383 أي أن نسبة المؤسسات المرافقة لها تصل إلى 0.4بالمائةفقط وهذا يؤكد أن فكرة مراكز التسهيل ما زالت في بداياتها .

2.3. مشاتل المؤسسات :تم إنشاء مشاتل المؤسسات بموجب المرسوم رقم 03-78المؤرخ في 25 فيفري 2003 كما ذكرنا سابقا، وقد تم استلام 7 مشاتل من بينها4 باشرت نشاطها، كما في الجدول الآتي:

جدول رقم 06: عدد المشاريع المحتضنة على مستوي مشاتل المؤسسات

مشاتل المؤسسات	عدد المشاريع المحتضنة
عنابة	05
وهران	06
غرداية	08
برج بوعريريج	02
المجموع الإجمالي	**21**

المصدر:المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 19، السداسي الأول 2011، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ص26 .

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع المحتضنة قليل جدا فهو 21مؤسسة فقط موزعه على أربع ولايات وهذا راجع إلى أن الاهتمام بمفهوم الحاضنات وتطبيقه ما زال جديد في الجزائر كما سبق وأن ذكرنا في أسباب تأخر الجزائر عن ركب الدول المهتمة بحاضنات الأعمال.

8. نتائج البحث:

ومن أهم النتائج المتوصل إليها مايلي :

- يعتبر الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية أفرزه الاتجاه العالمي نحو تعاظم دور هذا النوع من المؤسسات.
- أثبتت التجارب تزايد نسبة نجاح و استمرار المؤسسات المحتضنة مقارنة بالمؤسسات غير المحتضنة .
- تعد حاضنات الأعمال من الأساليب الحديثة لتبني فكر العمل الحر.
- تتوقف القيمة المضافة الحقيقية التي تجلبها الحاضنات للمؤسسات المنتسبة لها على نوعية خدمات الدعم و الاستشارة المقدمة .

9. مناقشة النتائج:

- تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها و المساعدة على تحسين آرائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم و مساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع روح المقاولة و الإبداع فيها و لتحقيق هذا تم إبرام بروتوكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسة بالبحث العلمي.
- تقديم الاستشارات للمؤسسات المرافقة ومتابعتها لأصحاب المشاريع قبل وبعد الإنشاء .
- ضرورة وحتمية التنويع الاقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الاتجاه الى الانتاج بشتى انواعه ، للقيام بالتصدير على المستوى الدولي .
- تقوية الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- ضرورة تأهيل حاضنات الأعمال من خلال الاتفاقيات الإقليمية والدولية ، والاستفادة من تجارب دول رائدة .
- اختيار مسيرين ذوي كفاءة لإدارة الحاضنة ، وإعطائهم الصلاحيات و الحرية التي يحتاجها لتأمين النجاح للحاضنة و للمؤسسات المحتضنة .

10. محددات البحث:

فمحددات الدراسة تمثلت في حاضنات الاعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى محدد متمثل في تأثيرات انخفاض أسعار النفط في الجزائر.

11. الخلاصة :

كان القصد من هذه الدراسة هو إعطاء مدى أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يلعب دورا هاما في دعم الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة النفطية 2014، الأمر الذي يتطلب البحث عن الأساليب والطرق الفعالة لدعم هذه المؤسسات وتنميتها، وتعتبر حاضنات الأعمال وسيلة فعالة للاقلاع للخروج من هذه الازمة وتنمية الاقتصاد الوطني .

---

[1] .خليل عليان ، مقال بعنوان : الإطار النظري لحاضنات الأعمال ، جريدة السبيل ، على الرابط : http://www.assabeel.net/ ، تاريخ الاطلاع: 2018/02/22، على الساعة : 18:00، تاريخ النشر: 2017/07/31، ص:01.

2. نيفين توفيق ، مقال بعنوان : **مفهوم حاضنات الأعمال وتطبيقاته في الحالة المصرية** ، مجلة النهضة ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثاني ، أبريل 2013، على الرابط : https://platform.almanhal.com/Files/2/5597 ، تاريخ الاطلاع : 2018/02/21، على الساعة :10:00، ص:04.

3. عبد السلام الدويبي ,**حاضنات الأعمال و المشروعات الصغرى** , دار الكتب الوطنية , بنغازي-ليبيا,2003، ص: 13.

4. نيفن طلعت صادق , **برامج الدعم المقدمة في مجال حاضنات الأعمال** ,مذكرة ماجستير, جامعة القاهرة ,مصر, ص :16.

5. نفس المرجع ، ص :18.

6. خليل عليان ، مرجع سابق ، ص: 01.

7. نفس المرجع ونفس الصفحة.

8. نفس المرجع ونفس الصفحة.

9. الشريف ريحان و ريم بونوالة , نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات , **ملتقى حول حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة** , جامعة عنابة , ص: 07.

10. كريم محسن فكرى , **نحو تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة** , مذكرة ماجستير غير منشورة , جامعة القاهرة , مصر، ص:37.

11. نفس المرجع ونفس الصفحة.

12. برنامج إبتكار الأعمال ، مقال بعنوان : **الحاضنات مستقبل الابتكار** ، الجزء الثاني ، ص: 06.

13. نفس المرجع ، ص:07.

14.نور الهدى برنو ، مقال بعنوان : **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية "** ، المركز العربي الديمقراطي ، على الرابط :http://democraticac.de/?p=40830 ، تاريخ الاطلاع : 2018/02/23، على الساعة : 14:00، تاريخ النشر : 2016/12/08، ص:03.

15. نفس المرجع ، ص:04

16.نفس المرجع ، ص:05.

17. سلطاني محمد رشدي ، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:واقعه ،أهميته وشروطه تطبيقه حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة** ، رسالة ماجستير جامعة لمسيلة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،2005-2006، ص: 101.

18. عبيدات عبد الكريم ،**حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة** ، رسالة ماجستير ،غير منشورة , جامعة سعد دحلب بالبليدة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير"السنة الجامعية 2006، ص:150.

19. زميت الخير،**مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع التجربة الجزائرية** ،رسالة ماجستير , غير منشورة, جامعة أكلي محند اولحاج البويرة كلية العلوم الاقتصادية 2014-2015، ص:144.

20. سلطاني محمد رشدي ، مرجع سابق ، ص:101.

21. صالح صالحي،**تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعيين النظريةالكنزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2002/2001** ،ص:02.

22. عبد المجيد عطار،انخفاض **أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري**،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ندوة " تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة " ،الدوحة نوفمبر 2015،ص :9.

23. شكور يسيدي محمد،**وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**،أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان 2011-2012 ص: 46.

24. عبيدات عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص:151.

25. صالح صالحي، مرجع سابق ، ص:08

26. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,recueil des textes legislatifs et règlementaires regissant le secteur de la pme , 2005, p 12.

27.Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,recueil des textes legislatifs et règlementaires regissant le secteur de la pme , 2005, p 12

28.نفس المرجع ،ص:64.

29. نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 19، السداسي الأول 2011، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ص:25.

30. محمد حميدوش، مراكز التسهيل . فضاء جديد لبعث استقرار ومرافقة المؤسسات . ، مجلة فضاءات ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر، العدد 02، مارس2003، ص13